أعضاء مؤتمر الحوار لـ(الثورة):

توحيد الجيش يسهم في إقامة دولة مدنية حديثة

لقيت القرارات الأخيرة التي أصدرها الرئيس عبدربه منصور هادي القائد الأعلى للقوات المسلحة الصادرة بشأن هيكلة الجيش وتقسيم المناطق العسكرية للجمهورية اليمنية وإعادة تشكيل وتسمية المناطق العسكرية وتعيين قياداتها ترحيباً كبيراً من قبل أعضاء مؤتمر الحوار الوطني الذين اعتبروه بأنه شكل دفعة كبيرة لمؤتمر الحوار وبادرة شجعت الأعضاء ببذل مزيد من الجهود في سبيل إخراج الوطن إلى بر الأمان.

"الثورة" التقت عدداً من أعضاء مؤتمر الحوار الوطني وأخذهم آرائهم حول القرارات العسكرية التي أصدرها رئيس الجمهورية في خطوة لتوحيد الجيش.

استطلاع/ نورالدين القعاري

" العتواني: توصلنا إلى بناء الدولة اليمنية الحديثة

" صعتر: قوة القرارات الأخيرة للرئيس هادي أعطت الاختصاصات المناسبة لأشخاص في أماكنهم

" النقيب: خطوة جبارة في هيكلة الجيش

الدولة الحديثة

يبدأ سلطان العتواني، نائب رئيس مؤتمر الحوار، والأمين العام لحزب الوحدوي الناصري بالحديث عن قرار الرئيس هادي، قائلا: قرارات رئيس الجمهورية المشير عبدربه منصور هادي كانت شجاعة وجرئية توصلنا إلى بناء الدولة اليمنية الحديثة وبناء المؤسسة الدفاعية الأمنية بناء وطنياً خلافاً لما كان عليه الحال مضيفاً: أعتقد أنها لا تساهم فقط في بناء الحوار بل تساهم في استقرار الأمن والسكينة في نفوس اليمنيين جميعاً.

جيش للوطن

ويرى المهندس عبدالله صعتر، عضو اللجنة الفنية لمؤتمر الحوار الوطني إن قوة القرارات الأخيرة للرئيس عبدربه منصور هادي تكمن في التي حكمت وأعطت الاختصاصات المناسبة لأشخاص في أماكنهم بعد أن كانت هذه الاختصاصات معطلة.

مضيفاً: "الآن نشعر أن هناك جيشاً للوطن وأن البلد وزع توزيع علمي وهناك قوات برية وجوية وبحرية وحرس حدود وعمليات خاصة وسبع مناطق عسكرية كذلك في هيكلة وزارة الداخلية كان من الأول نائب رئيس ليس لديه اختصاص أو حتى نائب وزير، ونائب محافظ ونائب مدير مديرية أو شخص في منصب نائب ليس لديه اختصاص لكن الآن الجميع لديه اختصاص محدد.

متفائل جداً

وأوضح صعتر: بدأنا نبني دولة جديدة وأنا متفائل جداً وأدعو كل أبناء اليمن إلى التعاون جميعاً لكي تعود الدولة إلى كل شبر من أرض اليمن الحبيب بحيث لا يبقى هناك غير الجيش اليمني في أي جبل، واسترسل قائلا: لا ننسى الشباب والجرحى والمعتقلين وما بقي منهم الذين صنعوا هذا المجد وأوصلونا إلى هذه المرحلة لا ننساهم ولا نأتي فقط ونتحدث عن القرارات الأخيرة.

خطوات إلى الأمام

من جانبه يقول محمد صالح قرعة، عضو اللجنة الفنية لمؤتمر الحوار الوطني، لـ"الثورة": قرارات الرئيس عبدربه منصور هادي تعد قرارات هامة جداكان الجميع يؤمل أن تتطرح قبل بدء الحوار وعند بداية الحوار في المناقشات الأولى كان معظم الأطروحات تشير إلى اتخاذ مثل هذه القرارات لأن هذه القرارات أعادت للجيش والقوات المسلحة هيكلة جديدة تمكنها من أداء وظيفتها، نأمل أن تكون فعلاً من أجل الوطن والشعب وستمكن الحوار الوطني بأن يخطو خطوات إلى الأمام.

مع القرارات 100%

وأردف قرعة قائلاً: القرارات ينبغي أن تنفذ حرفياً بشكل صحيح وسليم لأنها تعد من الشروط التي اتفقت عليها المبادرة الخليجية، وكنا نحن كأعضاء في مؤتمر الحوار الوطني لا نشعر بأن هناك حيادية ولا بطمأنينة ولا أن مؤتمر الحوار يسير إلى بر الأمان لكن هذه القرارات التي اتخذت سيتفاعل معها الجميع ونحن على رأسهم معها 100% وسنكون عامل ضغط لكي يعاد الجيش إلى وضعه الطبيعي جيشاً وطنياً بعيداً عن القبيلة والتعصبات.

الهدف الثاني

ويقول باسم الحكيمي، عضو اللجنة الفنية لمؤتمر الحوار الوطني، لـ"الثورة" تحقيق الهدف الثاني من أهداف الثورة الشبابية الشعبية المتمثل في إعادة هيكلة المؤسسة العسكرية، وقرارات الرئيس هادي سوت الملعب السياسي للاعبين والمتحاورين حيث أصبحت مخرجات الحوار الوطني قابلة للتنفيذ وتمت إزالة مراكز القوى العسكرية التي تتمركز وراءها المؤسسة العسكرية التي سوف تعمل على إعاقة تنفيذ مخرجات مؤتمر الحوار الوطني لكن تمت تصفية الملعب.

مختتماً حديثه "قرارات هادي كانت قرارات تاريخية ومصيرية"

خطوط دفاعية

اللواء حسين عرب، عضو اللجنة الفنية للحوار، ممثل القضية الجنوبية، يتحدث عن القرارات الأخيرة للرئيس هادي لـ"الثورة" قائلا: قرارات الرئيس هادي وضعت القوات المسلحة على الطريق الصحيح من حيث تكون مسارح العمليات وترسيمها من حيث توزيع القوى العسكرية على مناطق متعددة وفي تقديري خطوة جريئة وجبارة تحتاج إلى وقت لوزارة الدفاع وهيئة الأركان العامة لكي تستكمل هذه العمل، مضيفاً: حيث تتكون خطوط دفاعية أولى وثانية بحيث تكون قواتنا المسلحة قادرة على أن تكون في مستوى دفاعي للدفاع عن الوطن.

وأشار اللواء حسين عرب إلى تنبيط الجيش قائلاً: الشيء الآخر هو تنبيط القوات المسلحة والأمن بحيث يكون هناك جيش محترف قادر على تنفيذ المهام، وشيء طيب أن تتحول الفرقة الأولى مدرع إلى حديقة عامة وليس فقط مقر الفرقة وإنما المعسكرات في المدن الكبرى يجب أن تزال لأنه بالقرار هذا يجب أن تخرج القوات المسلحة بحيث تكون في خطوط دفاعية واحتياطية في اتجاه الدفاع عن الوطن بشكل عام.

المحك والتنفيذ

أما الدكتور صالح باصرة، عضو اللجنة الفنية للحوار فيصف قرارات الرئيس هادي بالممتازة قائلا: قرارات الرئيس عبدربه منصور هادي خطوة ممتازة والآن المحك هو التنفيذ بأن يتحول الجيش إلى جيش وطني مهني ليس بضباطه وإنما بصف ضباطه وجنوده وكل مكان وأن لا يكون محصوراً على منطقة أو محافظة أو قبيلة وهذا هو الضامن للدولة القادمة أياً كان شكلها.

دفعة كبيرة

يوافقه محسن علي النقيب، عضو اللجنة الفنية لمؤتمر الحوار، محور صعدة، بأن القرارات الأخيرة للرئيس هادي جاءت في وقتها المناسب قائلا: القرارات الأخيرة هي خطوة جبارة في هيكلة الجيش وجاءت في وقتها المناسب وأعطت دفعة كبيرة لمؤتمر الحوار الوطني.

مضيفاً: من خلال هذه القرارات ترستم لنا دولة مدنية حديثة يتحتم على أبناء اليمن الواحد أن يتعاونوا جميعاً.

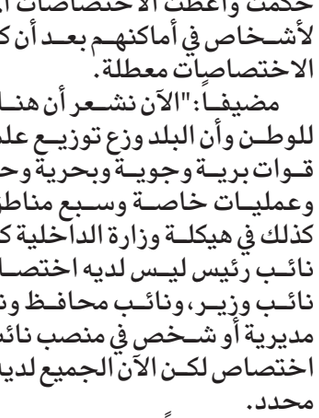

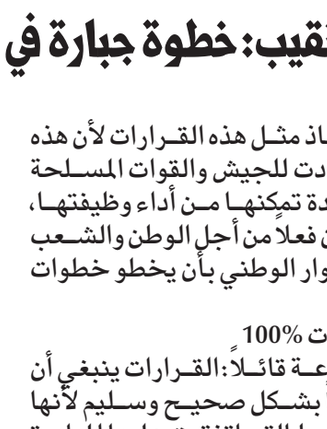

" قرعة: القرارات عامل ضغط لكي يعاد الجيش إلى وضعه الطبيعي بعيداً عن القبيلة والتعصبات

" عرب: خطوة جريئة وجبارة تحتاج إلى وقت لوزارة الدفاع وهيئة الأركان العامة لكي تستكمل هذا العمل

" باصرة: خطوة ممتازة والمحك هو التنفيذ بأن يتحول الجيش إلى جيش وطني مهني

انهت تشكيل مجموعات العمل:

فرق العمل تبدأ الأسبوع المقبل مناقشة مواضيع خططها

<،،أنهت فرق العمل التسع في مؤتمر الحوار الوطني إعداد خططها بعد التصويت من قبل أعضاء الفرق وتم رفعها لرئاسة المؤتمر لمناقشتها وإقرارها ليتم البدء بمناقشتها الأسبوع المقبل.

فريق (الحكم الرشيد) تقدم بخطة وزع فيها الفريق على عدد من المجموعات هي مجموعة العدل والمساواة وتكافؤ الفرص، ومجموعة دور الأحزاب والمنظمات، ومجموعة مكافحة الفساد والشفافية.

وفي فريق القضية الجنوبية أقر الفريق خطة العمل للشهرين القادمين حيث تم تقسيم الفريق إلى مجموعتين الأولى مجموعة (الجذور) والثانية مجموعة (المحتوى).

وسيبدأ عمل الفريق فعليا الأسبوع المقبل حيث سيتم الخوض في تفاصيل المشكلات، وستقدم مكونات الفريق رؤيتها لجذور القضية، وسيفتتح الحراك الجنوبي هذه النقاشات بتقديم وجهة نظر لأبعاد القضية.

وفيما يتعلق بفريق صعدة توصل أعضاء الفريق إلى تشكيل مجموعتين هما (الجذور) و(المحتوى) والتي تشابه في إطارها إطار القضية الجنوبية وسيتم بدء نقاشاتها الأسبوع المقبل.

من جانبه أقر فريق (بناء الدولة) خطته للعمل بعد أن قسم الفرق إلى عشر مجموعات، ويتوقع أن يتم تقليص عدد المجموعات إلى أقل من هذا العدد بعد أن تم الاجتماع يوم أمس الأول برئاسة المؤتمر، والذي أوصى بتقليل عدد الفرق لتسهل عملية إدارة الفرق.

أما فريق (قضايا ذات بعد وطني والمصالحة الوطنية والعدالة الانتقالية)، فقد اعتمد خطته التي وزعت الفريق إلى ست لجان على محورين الأول محور قضايا ذات بعد وطني وضم ثلاث لجان تمثلت في لجنة النازحين ولجنة استرداد الأموال المنهوبة داخليا وخارجيا نقدية وعينية وكذلك الأراضي، والثالثة استراتيجية مكافحة الإرهاب.

وتمثل المحور الثاني في المصالحة الوطنية والعدالة الانتقالية، وضم ثلاث لجان الأولى الصراعات السياسية السابقة والانتهاكات، والثانية لجنة المخفيين قسرا، بينما خصصت اللجنة الثالثة للانتهاكات التي حصلت في 2011م.

وفي سياق خطط الفرق أنهى فريق (بناء الجيش والأمن) خطته وشكل جميع اللجان البالغ عددها أربع لجان وتم تشكيل رئاستها ومقرريها.

الخطة اعتمدت توزيع مجموعات العمل إلى مجموعة تشخيص الجيش ومكوناته ومسرح عملياته وأنظمته وقوانينه، ومجموعة تشخيص الأمن، ومجموعة عمل الأجهزة الاستخبارية ومسرح نشاطها وقوانينها وأنشطتها، ومجموعة المبعدين والمحالين قسراً إلى منازلهم من عسكريين وأمنيين في الجنوب، وكذلك المبعدين من المناطق الوسطى وغيرها من المحافظات الشمالية بعد صيف 94م.

كما أكمل فريق (التنمية الشاملة والمتكاملة والمستدامة) مشاوراته بشأن اللجان المتخصصة المنبثقة عن الفريق وقرر تشكيل أربع لجان هي لجنة التنمية الثقافية والاقتصادية والاجتماعية، والثانية لجنة التنمية التعليم والتنمية البشرية والتنمية الصحية، والثالثة لجنة الاقتصاد والدعم الخارجي وترشيد استخدام الموارد، وآخرها لجنة دور القطاع الخاص والمجتمع المدني والأفراد في التنمية الشاملة.

وفي فريق (الحقوق والحريات) توصل أعضاء الفريق إلى توزيع العمل بين ثلاث مجموعات وهي مجموعة الحقوق المدنية والسياسية، ومجموعة الحقوق الثقافية والاقتصادية، فيما تختص المجموعة الثالثة بالحقوق الفكرية والمذهبية.

من جانبه قرر فريق (استقلالية الهيئات ذات الخصوصية) توزيع أعضائه إلى سبع لجان، هي لجنة الأجهزة الرقابية، ولجنة الإعلام، ولجنة الخدمة المدنية، ولجنة شئون الأحزاب وحقوق الإنسان والهيئات ذات العلاقة بالفئات.

وضمت اللجان أيضا لجنة الأوقاف والواجبات الزكوية ودار الإفتاء، ولجنة القضايا الاجتماعية (الثأر- التنوع- التسامح)، ولجنة القضايا البيئية (المياه- والقات).

ومن المقرر أن تبدأ فرق العمل ومجموعاتها مناقشة الموضوعات التي أدرجت في الخطط بدءا من الأسبوع المقبل، وذلك بعد إقرار تلك المجموعات واللجان من قبل رئاسة المؤتمر.

الأمانة العامة: نسب حضور الثلاثة الأيام الأخيرة تتراوح بين 86 و90%

حافظت نسب الحضور في مؤتمر الحوار الوطني الشامل على سقف لم يتراجع عن ٨٦٪ خلال الثلاثة الأيام الأخيرة من جلسات هذا الأسبوع.

ففي يوم الاثنين الماضي بلغت نسبة الحضور 89% وكانت قائمة رئيس الجمهورية هي الأقل حضورا حيث بلغت نسبة الحضور لهذا المكون ٦٩,٧٪.

وتأتي في المرتبة الثانية قائمة المؤتمر الشعبي وحلفاؤه حيث بلغت نسبة الحضور ٨٨,٤٪.

وحافظت عدد من الأحزاب على الحضور الكلي بنسبة ١٠٠٪ وهي حزب الرشاد، حزب العدالة والبناء, التجمع الوحدوي اليمني، المجلس الوطني لقوى الثورة، وإتحاد القوى الشعبية.

أما يوم الثلاثاء فقد شهدت قائمة رئيس الجمهورية قفزة في الحضور وصل إلى أكثر من 80% وهو ما أدى إلى رفع نسبة الحضور الإجمالية إلى أكثر من ٩٠٪.

وجاء مكون المؤتمر الشعبي في المركز الثاني من حيث عدد الغياب حيث بلغت نسبة حضور أعضائه ٨٦,٦٪.

وحافظت ثلاثة أحزاب على النسبة الكاملة في الحضور هي اتحاد القوى الشعبية، حزب الحق، حزب العدالة والبناء.

أما يوم أمس الأول فقد شهدت تراجعا في قائمة رئيس الجمهورية إلى نفس رقم حضور يوم الإثنين بنسبة ٦٩,٧٪، بينما ارتفعت نسبة حضور أعضاء المؤتمر وحلفائه إلى ٨٩,٣٪

وبقيت نسبة الـ ١٠٠٪ للحضور من نصيب كل من حزب الرشاد، حزب العدالة والبناء، التجمع الوحدوي اليمني، المجلس الوطني لقوى الثورة، إتحاد القوى الشعبية، وحزب الحق.

وبلغت نسبة الحضور الكلية ليوم أمس الأول ٨٩,٩٪

رصد: إصدار تقرير كل 15 يوماً عن مجريات أداء خمس فرق في مؤتمر الحوار

الثورة/ نورالدين القعاري

أقام تحالف (رصد) لمراقبة الحوار الوطني دورة تدريبية لمراقبي الحوار الوطني والتي استمرت على مدى يومين.

وفي تصريح لـ"الثورة" قال بسام غبر، المدير التنفيذي للتحالف أن الدورة التدريبية للمراقبين تأتي في إطار مشروع الرقابة على الحوار الوطني الشامل ومجرياته وفعاليته والتي تعزز من الشفافية والنزاهة وتعميق مبادئ الديمقراطية والحكم الرشيد.

وأضاف غبر: التحالف يقوم بمراقبة خمس قضايا في الحوار وهي القضية الجنوبية وقضية صعدة وبناء الدولة والعدالة الانتقالية قضايا ذات البعد الوطني..مشيرا الى ان التحالف سيتم اصدار تقرير كل 15 يوماً يتخلل الاحداث والمجريات التي تحصل خلال الفترة تلك.

يذكر ان التحالف يتكون من منظمات مجتمع مدني متخصصة في مجال الرقابة وهي الشبكة اليمنية للرقابة الانتخابية ومركز الدراسات والاعلام الاقتصادي ومركز الشفافية للدراسات والبحوث ويشارك في الدورة الذي دربها الاستاذ الدكتور محمد القعاري رئيس مركز الاعلام الجديد للتدريب والتحليل خمسة مشاركين من مختلف المحافظات الرئيسية لتعريفهم على آلية الرصد والرقابة .